



## دراسة تشخيصية لبدأ تنفيذ الاحتراف في كرة القدم الجزائرية

- د. يعقوبي . أ  
- د. لعبارر  
أستاذ محاضر " أ "  
المركز الجامعي سوق أهراس

---

### Résumé

Les résultats enregistrés par les clubs de football ne répondent pas aux conditions règlementaires et institutionnelles en raison du vide juridique du sport professionnel.

La réussite du professionnalisme en Algérie nécessite une base juridique qui permet de mettre en place une organisation institutionnelle adéquate aux clubs sportifs.

### ملخص

لقد بينت النتائج المتحصل عليها أن الأندية في كرة القدم لا تستوفي الشروط المنصوص عليها و خاصة الجانب القانوني و التأسيسي و الذي يرجع بصفة عامة إلى الفراغ القانوني. و على ذلك يرتبط نجاح الاحتراف في الجزائر بتحضير قاعدة قانونية تسمح باختيار النظام القانوني الملائم للنوادي الرياضية.

## دراسة تشخيصية لبدأ تنفيذ الاحتراف في كرة القدم الجزائرية

### مقدمة و إشكالية البحث

في الجزائر، المكنة التي تحتلها كرة القدم لا تخالف مكانتها في العالم، إذ تعتبر ملكة الرياضات غير أن هذا لم يجنبها الإصلاحات المختلفة للمنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال. فعليه، فإننا نمر من تنظيم قديم إلى آخر أكثر توافقا [5]، أولا مع الظروف السياسية، و ثانيا مع الوسائل المادية و الإنسانية و التي تقترح الدولة إدخالها من أجل تحسين النتائج [11]. إذ كانت مشاركة الدولة تتم عن طريق المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي كانت بدورها تمثل الدعامة المالية [7] و قد أنجزت هذه الأخيرة دورها تماما ككفيل إلى غاية ظهور الأزمة الاقتصادية التي ضربت بقوة أغليبتها.

فأمام تزايد الصعاب، كان الحل الوحيد الذي ظهر لمسؤولي المؤسسات التي كانت كفيلة بالجمعيات الرياضية هو "فك الالتزام" تدريجيا إلى غاية التحرر الكلي للأندية من كل ارتباط إداري [11]. بغض النظر عن بعض المؤسسات ذات النفوذ و التي لم تؤثر عليها الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد و التي باستطاعتها تسخير ميزانيات كبيرة للرياضة، مثال: السوناطراك، فإن كل الأندية التي تحولت إلى "شبه احترافية" وجدت نفسها في أغلبية الوقت أكثر تجردا من قبل [12].

فمن أجل تحسين الوضعية المتدهورة التي تعيشها كرة القدم و قصد تطوير مستوى هذه الرياضة الأولى في الجزائر، و فضلا على ذلك القدرة على تحقيق الهدف المرجو من الفدرالية الجزائرية لكرة القدم، و هو تحسين المردود الرياضي و المالي للأندية و ارتفاعهم للمستوى القاري و العالمي صدر الأمر رقم 09-95 [2] المتعلق بالتوجيه، و التنظيم و تطوير المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية و التي حملت و لأول مرة مفهوم الأندية المحترفة.

ففي هذا المنوال، فإن الموسم 99-2000 كان بداية لعهد جديد لكرة القدم الجزائرية، لكن بعد ثلاثة سنوات من الوجود، فإن كرة القدم لم تعرف التطور المنتظر [13] علما أن غياب النصوص التطبيقية، و وجود المشاكل الخاصة بالهياكل و المنشآت الرياضية التنظيمية كذلك التسيير الذي بقي غير مكيف و لم يرقى للمقتضيات الرياضية الاحترافية، يدفعنا إلى طرح الإشكال التالي: إلى أي درجة، أنديتنا للقسم الممتاز تمكنوا من تطبيق الأحكام الجديدة المصرح بها في دفتر الشروط؟  
إذ أن دفتر الشروط وضع شروط الحد الأدنى التي يجب أن تستجيب لها الأندية الرياضية حتى يمكنها أن تؤهل للدخول في البطولة الوطنية لكرة القدم قسم الامتياز. [8]

من هذا المنطلق قمنا في هذه الدراسة بتشخيص مدى توافق الظروف الحقيقية التي تعيشها أندية قسم الامتياز مع شروط الحد الأدنى المنصوص بها في دفتر الشروط .

### 1- الفرضية العامة:

إن الشروط التي تعيشها أندية كرة القدم لقسم الامتياز الجزائرية ليست متوافقة تماما مع الأحكام التي نص عليها دفتر الشروط المتعلق بإقامة الاحترافية.

### -الفرضيات الجزئية:

أ/ - لا تتخذ أندية القسم الممتاز النماذج المذكورة في دفتر الشروط فيما يخص الإطار التأسيسي والقانوني.

ب/ - لا توجد علاقة بين بنود دفتر الشروط المتعلقة بالتمويل و مصادر التمويل التي ما زال متداول عليها من طرف الأندية.

### 2- الأهداف:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تشخيص مدى توافق الظروف الحقيقية التي تعيشها أندية قسم الامتياز مع شروط الحد الأدنى المنصوص بها في دفتر الشروط.

### 3- مجالات البحث:

• **المجال البشري:** إن بحثنا بمس الفرق الستة عشر (16) التي تلعب في البطولة الوطنية لقسم الامتياز، أما فيما يخص استمارة الأسئلة فهي موجهة إلى مسيري الأندية الخاصة.

والفرق المعنية هي:

مولودية الجزائر (MCA) – شباب بلوزداد (CRB) – اتحاد العاصمة (USMA) – مولودية قسنطينة (MOC) – شباب قسنطينة (CSC) – اتحاد عنابة (USM Annaba) – باب باتنة (CAB) – ترجي رياضي سطيف (ESS) – شبيبة القبائل (JSK) – مولودية وهران (MCO) – واد تلمسان (WAT) – اتحاد البليدة (USM Blida) – اتحاد بجاية (USM Bejaia) – اتحاد الحراش (USMH) – رياضي شبيبة القبة (RCK).

• **المجال المكاني:** ينحصر المجال المكاني للبحث إلى جميع أندية كرة القدم للقسم الامتياز.

• **المجال الزماني:** أنجزت الدراسة خلال الموسم الرياضي 2004-2005.



4- **منهج البحث:** استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي لملائمته مشكلة البحث بما يحقق أهدافه.

5- وسائل وطرق البحث:

- **طريقة التحليل الببليوغرافي:** تتمثل هذه الطريقة في مراجعة الكتب و الوثائق التي لها صلة بالموضوع عن قرب أو بعد، كما قمنا بالاتصال بمختلف مصالح الدولة من وزارة الشباب والرياضة من أجل مختلف الوثائق و المعلومات.
- **طريقة تحليل الوثائق الرسمية:** و نقصد بها تحليل النصوص و الأوامر القانونية و هذا بإلقاء الضوء على الأهداف و الأبعاد التي ترمى إليها.
- **طريقة التحقيق:** باستخدام الاستبيان :

الاستبيان الذي قدم لمسيري الأندية يتكون من 31 سؤال منها (19) سؤال مغلق (نعم، لا)، (4) أسئلة بعدة اختيارات ولكن بجواب واحد، و (6) أسئلة بعدة أجوبة مسموحة. استمارة الأسئلة التي وضعناها تعالج عدة مظاهر هذه الأخيرة تمثل المتغيرات التي احتفظنا بها في دراستنا. نشير أيضاً، بأن استمارة الأسئلة تحتوي على أسئلة أخرى مكملة تعالج التأطير، وسائل التنظيمية، والقانون الداخلي. عدد استمارات الأسئلة التي سلمت هو ستة عشر (16) استبيان، موجهة إلى رؤساء أندية كرة القدم الاحترافية. وقد سلمت باستعانة بوسيط أثناء المقابلات التي جرت في ملعب حملاوي بقسنطينة، الأجوبة على استمارات الأسئلة كانت في غياب الشخص الذي كلف بتقديمها بالنسبة لجميع الأندية. عدد استمارات التي أعيدت لنا مع الأجوبة هو إحدى عشر (11) استبيان.

6- المعالجة الاحصائية للنتائج:

$$\text{المعالجة الوصفية : حساب النسبة المئوية} = \frac{\text{عدد الأجابات}}{\text{العدد الإجمالي}} \times 100$$

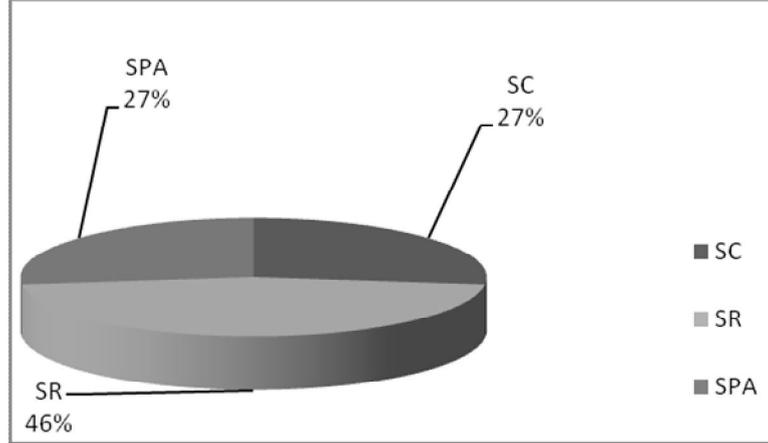
المعالجة التحليلية : حساب قيمة كا<sup>2</sup> (Chi2)

$$\text{كا}^2 \text{ المحسوبة} = \frac{\text{ملاحظة} - \text{القيم النظرية}^2}{\text{القيم النظرية}}$$

7- عرض و تحليل النتائج:

نتعرض في الفصل الأخير من هذا البحث إلى تحليل النتائج المتوصل إليها بناء على الأسئلة المطروحة في الاستبيان الخاص برؤساء النوادي لكرة القدم قسم الامتياز، وقد شرعنا بتقسيم هذا العرض حسب المحاور التي جاءت في الاستبيان بغية إثبات فرضيات هذا البحث.

I- جانب السند التأسيسي و التنظيمي للنوادي:  
السؤال رقم 1: ما هو السند التأسيسي و التنظيمي ؟



شكل رقم 1

جدول رقم (1)

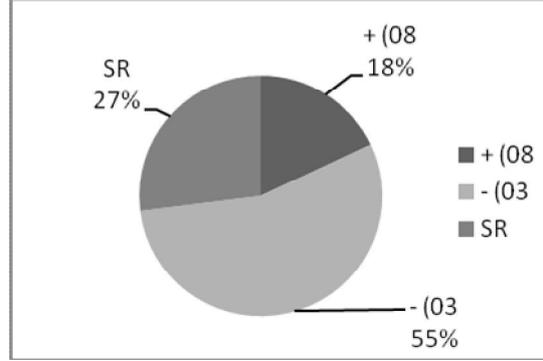
درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة	كا <sup>2</sup> الجدولية	كا <sup>2</sup> المحسوبة
2	0.05	غير دال	5.99	0.55

نلاحظ من خلال الشكل رقم 1 الذي يمثل نوع السند التأسيسي الذي اختارته نوادي قسم الامتياز لكرة القدم.

حيث تبين لنا مما سبق أن نسبة 27% من النوادي هي مؤسسات تجارية، و 27% هي مؤسسات ذات أسهم لكن نسبة 46% لم يعطوا إجابة مما يدل على أنه ليس لهم سند تأسيسي محدد عكس ما أمر به دفتر الشروط، و المادة 20 من الأمر رقم 95-09 و سجل الاستحقاق لبدء تنفيذ الاحتراف و كذلك المادة رقم 23 من القانون رقم 89-03 أين يصرح بإمكانية إنشاء مؤسسات ذات طابع تجاري و أهداف رياضية.

يمكن تفسير هذه النتيجة إلى التعريف ذو المدى الواسع و المقصود من طرف المشرع، الذي أراد ترك العناية للجمعية الرياضية لاختيار نظامها القانوني، غير أن الفراغ القانوني في هذه المادة في انتظار إصلاحات أو إعادة القانون التجاري الجزائي و الذي كان من الواجب أن يهتم بهذا الشكل الجديد للتنظيم التجاري ذو الهدف الرياضي، غير أن كل هذا لم يحدث إلى حد اليوم مما يفسر الفرق الملاحظ عند أغلبية أنديةنا المحترفة، كذلك تزايد عدد التنظيمات القانونية و تصفيات الشركات أو أيضا عدم التحكم في الميكانيزمات و الإجراءات الخاصة وتأخر في اختيار السند القانوني المزمع.

السؤال رقم 2: ما هو عدد الرياضات التي يطورها النادي قبل الاحتراف؟



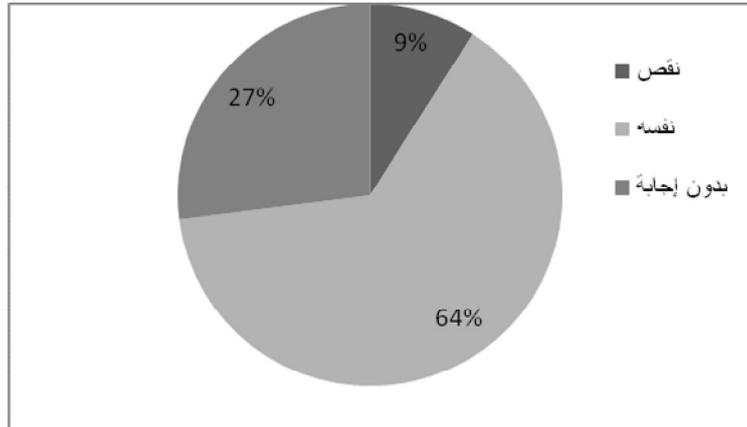
شكل رقم 2

جدول رقم 2:

درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة	كا <sup>2</sup> الجدولية	كا <sup>2</sup> المحسوبة
2	0.05	غير دال	5.99	1.9

من خلال الشكل رقم 2 فإن نسبة 55% من النوادي تطور أقل من 03 رياضات عكس 18% من النوادي و التي تطور أكثر من (08) رياضات أما 27% من النوادي لم يعطوا إجابة. غير أن النتائج المتحصل عليها و المدونة في الجدول رقم 2 تبين عدم وجود دلالة إحصائية إذ بلغت قيمة كا<sup>2</sup> المحسوبة (1.9) و هي أقل من قيمة كا<sup>2</sup> الجدولية و التي تبلغ (5.99).

السؤال رقم 3: ما هو عدد الرياضات الحالي؟



شكل رقم 3

جدول رقم 3

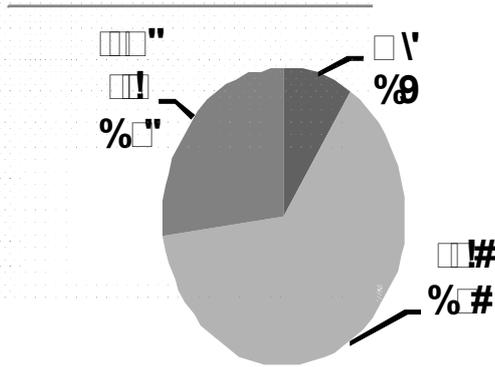
درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة	كا <sup>2</sup> الجدولية	كا <sup>2</sup> المحسوبة
2	0.05	غير دال	5.99	4.31

يتبين لنا من خلال إجابات رؤساء الأندية لكرة القدم قسم الامتياز و الموضحة في الشكل رقم 3 أن نسبة 64% أبقوا نفس عدد الرياضات المطورة في أنديةهم، و نسبة 9% سجلت نقص في العدد أما 27% لم يعطوا إجابة.

أما الجدول رقم 3 فإنه يوضح عدم وجود دلالة إحصائية فيما يخص تطوير عدد الرياضات بعد الاحتراف و هذا لكا<sup>2</sup> المحسوب (4.31) أقل من كا<sup>2</sup> الجدولي (5.99).

من خلال السؤال رقم 2 و 3 فإننا نلاحظ أن أغلبية الأندية تطور أقل من (03) رياضات سواء قبل أو بعد الاحتراف مما يمكن تفسيره بالاهتمام الكبير لكرة القدم من طرف مسيري الأندية بالعكس للرياضات الأخرى و التي لا تجلب الجمهور و الأموال و كذا تفضيل توجيه هذه الأموال إلى هذه الرياضة.

أما عدم الإجابة المسجل و المتمثل في نسبة 27% فيمكن تفسيره بنقص الدراية أو عدم الاهتمام بالرياضات الأخرى.



السؤال رقم 4: هل النادي ملزم بإعانة فريق هاوي ؟

شكل رقم 4

جدول رقم 4

درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة	كا <sup>2</sup> الجدولية	كا <sup>2</sup> المحسوبة
2	0.05	غير دال	5.99	4.31

يوضح لنا الشكل رقم 4 النسب المتعلقة باستجابة أندية قسم الامتياز بالالتزام و الإعانة لفريق هواة و الذي يشارك في بطولة الرابطة أو الولائية و عليه فإننا نسجل نسبة 64% من الأندية لا تحترم هذا الشرط الذي ينص عليه دفتر الشروط عكس 27% فقط و 9% لم يعطوا إجابة.

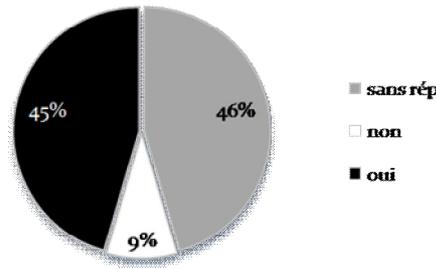
في نفس الوقت التطبيق الإحصائي لـ  $\chi^2$  و المدون في الجدول رقم 4 فإنه لا توجد دلالة إحصائية لـ  $\chi^2$  المحسوب (4.31) > من  $\chi^2$  الجدولية (5.99) عند مستوى دلالة 0,05. يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال انعدام الرغبة و الإرادة لتدعيم و مساعدة هذه الفرق باعتبارها معرقل لسير النادي و مصدر لمشاكل و مصاريف زائدة يفضل اهمالها.

**السؤال رقم 5:** هل يستجيب اللاعبون على الاستجابة لإستدعاءات الفريق الوطني ؟

- تحصلنا على نسبة 100% للإجابة بنعم.

تفسر هذه النسبة إلى الأهمية و المكانة التي يوليها اللاعب أو رئيس النادي إلى المشاركة في صفوف الفريق الوطني و هذا لما ينجر عليها من مكاسب (مالية و معنوية) أما من جانب آخر فإن عدم الاستجابة يؤدي إلى توجيه عقوبات على اللاعب أو النادي.

**السؤال رقم 5:** هل عقدت جميع بنود التأمين ؟



**شكل رقم 5**

**جدول رقم 5**

الدرجة الحرة	مستوى الدلالة	الدلالة	$\chi^2$ الجدولية	$\chi^2$ المحسوبة
02	0.05	غير دال	5.99	2.3

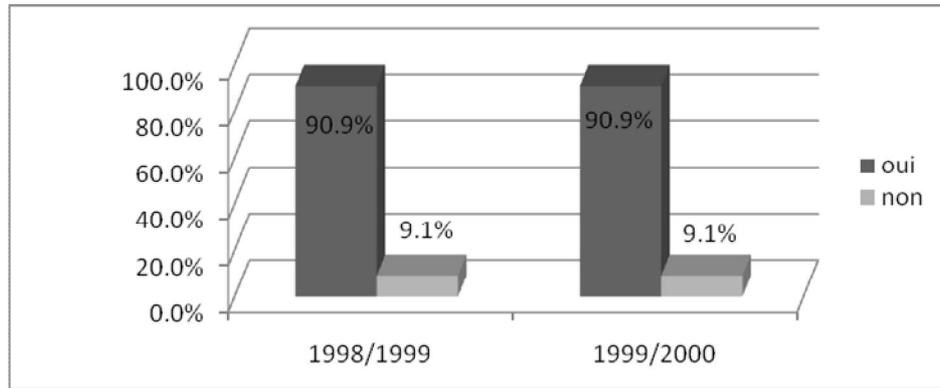
من خلال ملاحظتنا للشكل رقم 5 نرى أن نسبة 45% من رؤساء الأندية قد أكدوا إبرام عقد تأمين يتضمن كل وثائق التأمينات بينما 9% من الأندية لا تبرم كل عقد تأمين و لكن لا يتضمن كل وثائق التأمينات، أما 46% لم يعطوا إجابة.

أما اختبار  $\chi^2$  أعطى قيمة  $\chi^2$  المحسوب (2.3) >  $\chi^2$  جدولية بقيمة (5.99) أي لا توجد دلالة. هذه النتائج تجعلنا نقول أن أغلبية الأندية لا تستجيب لدفتر الشروط وكذلك لسجل الاستحقاق والذين يشترط عقد التأمينات وكذلك تصريح للصندوق الوطني للتأمين الجزائري ذلك للوجود الجبائي والمحدد لموسم 2002/2001 غير أن النتيجة المحصل عليها يمكن تفسيرها من جهة إلى عدم التمكن إلى حد الآن من تأسيس تنظيمي للنادي أي يأخذ هذا الجانب بالاهتمام كما هو معمول به في

قانون العمل، ومن جهة أخرى هروب اللاعبين والمسيرين من تخليص الجبائي لأجورهم و بالتالي عدم التصريح بقيمتها

## II الجانب المالي

السؤال رقم 06:- هل قدم النادي ميزانية تقديرية للموسم 2000-1999 والموسم 2000-2001 تعزيزا لالتحاق بالمنافسة؟



شكل رقم 6

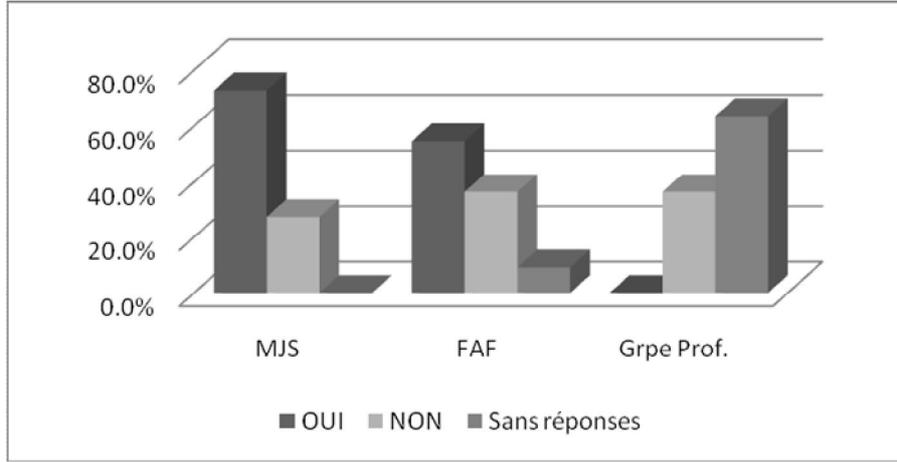
## جدول رقم 6

ك <sup>2</sup> محسوب	ك <sup>2</sup> جدولي	دلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية
6.6	3,84	دال	0,05	01

من خلال النتائج المتحصل عليها والمدونة في الجدول رقم (6) أن هناك فرق ذو دلالة إحصائية لصالح القيمة الكبرى عند مستوى دلالة (0,05) إذ بلغت قيمة ك<sup>2</sup> محسوبة (6,6) وهي أكبر من قيمة ك<sup>2</sup> الجدولية والتي تبلغ (3,84) من خلال هذه النتيجة يتبين أن أغلبية الأندية تتوافق مع دفتر الشروط وسجل الاستحقاقات لبدأ تنفيذ الاحتراف.

يفسر هذا التطابق الممثل بنسبة 91% من الأندية إلى كونها مرتبطة مع الوزارة فيما يخص الجانب المالي إذ أنها مطالبة بتقديم ميزانية سنوية في بداية الموسم حتى تتمكن من الحصول على الإعانة المالية السنوية اللازمة لتسيير النوادي.

السؤال رقم 7- هل تخضع الميزانيات التقديرية للأندية للإقرار المسبق من طرف الهيئات الوطنية للتسيير؟  
أ- لوزارة الشباب والرياضة:



شكل رقم 7

الجدول رقم 7(أ)

ك <sup>2</sup> محسوب	ك <sup>2</sup> جدولي	دلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية
1,87	3,84	غير دال	0,05	01

إن النتائج المدونة في الجدول رقم 7 والناجمة عن حساب ك<sup>2</sup> يتبين لنا عدم وجود دلالة إحصائية، إذ بلغت قيمة ك<sup>2</sup> محسوبة (1,87) وهي أقل من قيمة ك<sup>2</sup> الجدولية والتي تبلغ (3,84).

ب- الاتحادية الجزائرية لكرة القدم:

جدول رقم 7(ب)

ك <sup>2</sup> محسوب	ك <sup>2</sup> جدولي	دلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية
03	5,99	غير دال	0,05	02

كما نلاحظ في الجدول رقم 7 (ب) عدم وجود فرق معنوي لصالح الإجابة بنعم وهذا ما تأكده قيمة ك<sup>2</sup> المحسوبة ومقدرة ب 03.

ج- التجمع الاحترافي لكرة القدم:

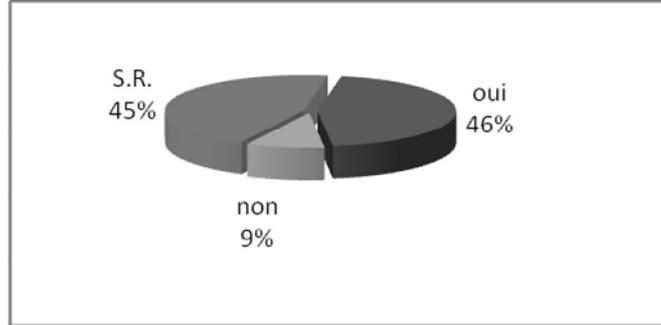
جدول رقم 7(ج)

ك <sup>2</sup> محسوب	ك <sup>2</sup> جدولي	دلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية
0,61	3,84	غير دال	0,05	01

كما يوضح لنا الجدول رقم 7 (ج) وبعد تطبيق ك<sup>2</sup> على النسبة المئوية عدم وجود دلالة إحصائية لقيمة ك<sup>2</sup> محسوب 0,61 > من قيمة ك<sup>2</sup> جدولية 3,84 عند مستوى دلالة 0,05.

يمكن تفسير النتائج المحصل عليها في السؤال رقم 7 من عدة جوانب أهمها: تقديم ميزانيات تقديرية لوزارة الشباب والرياضة من طرف أغلبية النوادي يعتبر دليل قاطع على العلاقة التي تربط هذه النوادي بالوزارة والتي تضمن أغلبية تمويلها السنوي مما يجعلها مطالبة بتقديم ميزانية تقديرية أين يبرر فيها النادي القيمة المالية التي يحتاجها بتوضيح الأهداف التي يسعى إليها خلال الموسم الرياضي مع ذكر الوسائل المزمع استعمالها من أجل تحقيق هذه الأهداف حتى تتمكن من الحصول على التمويل التي تسعى إليه. أما فيما يخص الاتحادية الجزائرية لكرة القدم والتجمع الاحترافي لكرة القدم فيمكن تفسير الإجابات بلا أو عدم الإجابة لكون هاتين الهيئتين لا تمثل مصدر مالي لهذه الأندية مما يبرزها الحق في المطالبة بالميزانية التقديرية من يملك المال يملك القرار.

السؤال رقم 8: هل يستعين الفريق بمأمور الحسابات؟



الشكل رقم 8

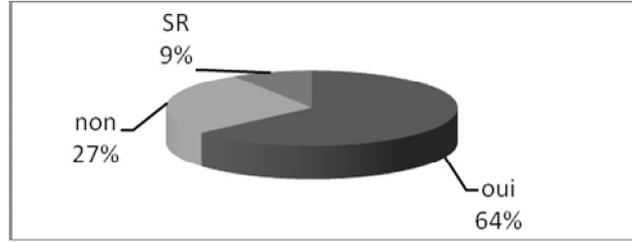
الجدول رقم 8

درجة الحرية	مستوى الدلالة	دلالة	كا <sup>2</sup> جدولي	كا <sup>2</sup> محسوب
02	0,05	غير دال	5,99	2,5

كما يوضح الجدول رقم 8 فإنه لا توجد دلالة إحصائية لقيمة كا<sup>2</sup> محسوب (2.3) > من قيمة كا<sup>2</sup> الجدولية.

لكن الشكل رقم 8 يوضح لنا وجود نسبة إجابة ب لا تقدر ب 9% و 45% بدون إجابة. يمكن تفسير هذا أنه كل النوادي لها أمين خزينة مكلف بالعمليات البسيطة و هذا كافي لضبط العمليات الحسابية. أما بالنسبة لمأمور الحسابات فان غيابه عند أغلبية النوادي يدل على بعد هذه الأخيرة على التسيير الملائم بالشركات التجارية مما يفسر عدم وجود حصيلة مالية كاملة على مستوى وزارة الشباب و الرياضة.

السؤال رقم 9: هل الحسابات تضبط يوميا ؟



الشكل رقم 9

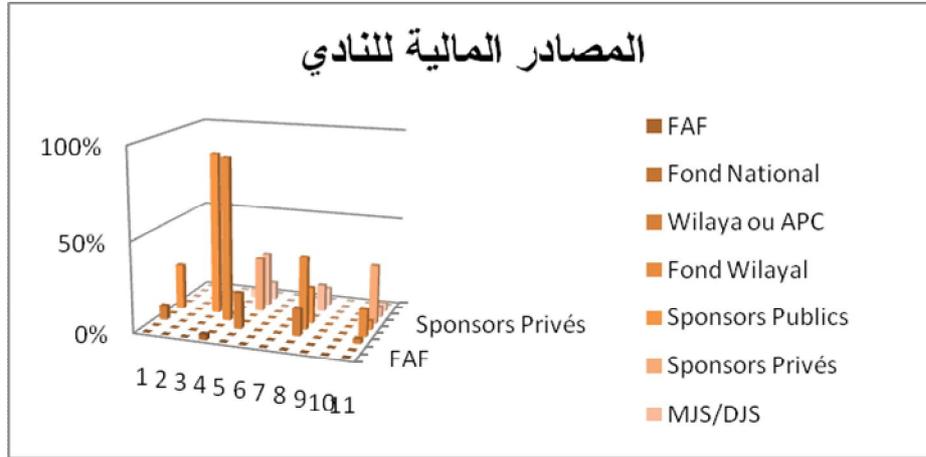
الجدول رقم 9

الحرية	درجة	مستوى الدلالة	الدلالة	كا <sup>2</sup> الجدولي	كا <sup>2</sup> المحسوبة
02		0.05	غير دال	5.99	2.3

حسب نتائج الجدول رقم 09 فإنه لا توجد دلالة إحصائية بقيمة كا<sup>2</sup> محسوبة > من قيمة كا<sup>2</sup> الجدولية.

يمكن تفسير هذه الإجابة بعدم وجود شخص مختص لمراجعة الحسابات اليومية هذا ما يؤكد لنا عدم وصول النوادي إلى مستوى تسيير يساعد على ارتقاء هذه الأخيرة.

السؤال رقم 11 : مصادر التمويل ؟



الشكل رقم 10

من خلال الشكل رقم 10، نلاحظ أن أغلبية المصادر المالية للنوادي هي من طرف الصندوق الولائي أو البلدي بنسبة 90%، أما المداخل من الشبابيك فهي بنسبة 10%، أما الدعامة من

طرف الخواص و وزارة الشباب و الرياضة فهي بنسبة 30 % . يمكن تفسير هذه الإجابة بأن تمويل الأندية لا يزال مرتبط بالجماعات المحلية و الوزارة الوصية، وهذا لا يتوافق مع ما جاء في دفتر الشروط و سجل الاستحقاق.

### 8-مناقشة:

تحديد السند القانوني ذو المدى الواسع هو مقصود من طرف المشرع، و الذي أراد أن يترك الحرية للجمعية الرياضية أن تختار نظامها القانوني ، لكن الفراغ القانوني فيما يخص هذا الجانب و التعديلات أو إعادة النظر في القانون التجاري الجزائري و الذي كان من المفروض أن يخص لهذا الشكل الجديد من التنظيم التجاري ذو موضوع رياضي لم ترى الضوء لحد الآن. كما سجلنا اختلاف فيما يخص تمويل الأندية بالمقارنة مع ما جاء ذكره في دفتر الشروط كما أن الأمر رقم 09-95- لـ 25 فيفري 1995 و لا سيما في المادة رقم 102 و التي لمح من خلالها المشرع إلى إعطاء الفرق المحترفة إمكانية تشكيلها على أساس حصص متنوعة الطبيعية يوفرها أشخاص طبيعيين و قبل كل شيء بمراد ودية شركاتهم التجارية ذات الهدف الرياضي، كما جاء ذكره في المادة 103 و 104 من نفس الأمر [2]. و من مصادر التمويل، لدينا المتاجرة في المساحات الإشهارية الموجودة داخل الأماكن الرياضية و خصوصا الإشهار على ملابس الرياضيين و كذلك المداخل المباشرة (الشبابيك) هذا الفرق المسجل يفسر بعدم استقرار المحيط الاجتماعي، الاقتصادي، كذلك نقص النصوص التطبيقية و تأمينه، كذلك الانخفاض المسجل في مدا خيل الشبابيك والذي يترجم لنا انخفاض اهتمام الجمهور و هذا راجع إلى تفهقر في المستوى [19] [21] و بالتالي فإن كل هذه العوامل لا تحفز المستثمرين لأنها لا تضمن لهم الأرباح.

### الخاتمة

يعتبر القانون المتعلق بالتربية البدنية و الرياضية لسنة 1976 أهم فعل في المنظومة الرياضية الجزائرية [6] ، و هذا بإدماج الجمعيات الرياضية إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية ، ثم جاء القانون رقم 89-03 [3] و ذلك الأمر 95-09 [2] المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضية و تنظيمها و تطويرها ، و التي صرح من خلالها المشرع بإمكانية تكوين أندية احترافية في كرة القدم مع إلزامية ميكانيزمات جديدة لتنظيم ، والتسيير و التمويل . فعبر تحليل هذه النصوص و الميكانيزمات ، أردنا أن نفهم الأوجه المختلفة للنظام الرياضي الجديد للرياضة الاحترافية . فبدقة أكثر ، الهدف من دراستنا هو إلقاء الضوء على وضعية أندية كرة القدم لقسم الامتياز و مدى توافقها مع شروط الحد الأدنى لدفتر الشروط و جدول الاستحقاق ، كذلك مدى تكيفها مع التحولات السياسية و الاقتصادية . مما يجعلنا نقول أن الدولة أرادت التخلي على النظام الرياضي و هذا عن طريق تخلي المؤسسات الاقتصادية عن الجمعيات الرياضية ، و عليه فإنه يمكننا أن نقول أن الدولة أرادت التحرر من مبدأ تسيير النوادي لصالح أشخاص باستطاعتهم توفير الأموال اللازمة و هذا في

ضوء التحولات الاقتصادية و السياسية التي عاشتها البلاد دون أن تأخذ بعين الاعتبار استعداد النظام الرياضي لخوض مثل هذه التحولات دون تحضير مسبق . ومن جهة أخرى هذا التوجه الغير المضبوط للرياضة و التسيير للأندية لم يأخذ الوقت الكافي للاستعداد للدخول في عالم الرياضة الاحترافية ، مما يفسر عدم استجابة الأندية لكرة القدم إلى شروط الحد الأدنى ، في حين أن الاحتراف سوف يدخل في سنته التاسعة.

### المراجع

- [1] أمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971. المتعلق بالجمعيات.
- [2] أمر رقم 95-09 مؤرخ في 25 رمضان 1415 الموافق 25 فبراير 1995، يتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية و الرياضة و تنظيمها و تطويرها.
- [3] قانون رقم 89-03 المؤرخ في 8 رجب عام 1409 الموافق 14 فبراير سنة 1989 يتعلق بتنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضة و تطويرها.
- [4] القرار رقم 63-275 المؤرخ في 10 جولية 1963 المنظم للرياضة و الجمعيات. الجريدة الرسمية
- [5] - **Arrêté du 09 octobre 1988** portant statut-type des associations.
- [6] - **Bulletin officiel** du MJS 30 septembre 1977, N° 17-18, 19, 20 section 5, page 62 à 57.
- [7] - **Bilans et perspectives** de développement du sport de performance MJS (mai 1983)
- [8] - **Cahier de charge** de l'organisation du professionnalisme.
- [9] - **Décret n° 76-176** du 27 juillet 1972 fixant les modalités d'application de l'ordonnance n° 71-79
- [10] - **Décret n° 72-177** du 27 juillet 1972 portant dispositions statutaires communes aux associations
- [11] - **EL- WATAN**. Du 11 mai 1999. p13
- [12] - **EL-WATAN**. Du 11 mai 1997.p 13
- [13] - **La Gazette Olympique**. Comite Olympique Algérien, n° 13, 1999.
- **Les ASP** : bilan et perspectives, communication présente par le vice [14] ministre chargé des sports – MJS, Alger, mars 1985.
- **Lois Des Finances** : 1966 a 1985, Alger , Journal Officiel. Projet de [15] statuts du groupement de football professionnel.

- **Rapport Sur La Politique National De La Jeunesse** adoptée par le [16] comite central du front de la libération national, 17 juin 1982.
- **Recueil De Textes** réglementant le sport de performance, MJS, Alger. [17]
- **Synthèse Du Bilan Economique Et Social** de la décennie 1967-1978, ministère de la planification et de l'aménagement du territoire, [18] Alger, 1980.
  
- [19] - **ANDREFF W** . Economie politique du sport, paris, dalloz, 1989.
- **ANDREFF W** . Economie du sport : interroge Andreff W, revue EPS n° [20] 223, mai-juin 1990,pp 79-89.
- **Bourg J-F.,Gouguet J-J**. Economie du sport, paris, la découverte, 2002. [21]